

Distr.: General
12 September 2023
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والأربعون
17-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

كندا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- تُعد حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من الهوية الكندية، ويتطلب ضمان احترامها اتباع نهج حكومي دولي شامل. وتظل الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم في جميع أنحاء كندا ملتزمة بتعزيز التدابير الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في الداخل والخارج. ويكون بلدنا، من خلال ضمان أساس متين لحقوق الإنسان، أقدر على الاستجابة للآزمات الكبيرة مثل جائحة كوفيد-19 العالمية وعلى مواجهة التحديات المستمرة.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

2- يقدم هذا التقرير أمثلة على التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم لمعالجة بعض المسائل التي أثرت أثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لكندا. ويوجز المرفق الأول التوصيات التي تلقتها كندا في سنة 2018 وينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير، شأنه شأن وثيقة كندا الأساسية.

3- وأُطلعت كندا منظمات المجتمع المدني والشركاء من الشعوب الأصلية ولجان حقوق الإنسان على مشروع هذا التقرير. ويرد في المرفق الثاني ملخص لتعليقاتها. واجتمع وزراء الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم المسؤولون عن حقوق الإنسان مع أصحاب المصلحة والشركاء في حزيران/يونيه 2023 لمناقشة الأولويات والتحديات في مجال حقوق الإنسان. ومن المقرر مواصلة تلك الاتصالات بعد إجراء الاستعراض الشامل لكندا وتلقيها توصياته.

ثالثاً - التنفيذ: التطورات والإنجازات والتحديات منذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لكندا

ألف - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

آليات تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة

4- في عام 2020، أقرت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم بروتوكولاً بشأن متابعة التوصيات الواردة من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان واستراتيجية لتحسين مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما اتفقت على إضفاء الطابع الرسمي على منتدى جديد على المستوى الوزاري للتداول بشأن حقوق الإنسان. واجتمع المنتدى الوزاري الجديد لحقوق الإنسان لأول مرة في حزيران/يونيه 2023. وهو يكمل آليات التنسيق القائمة التابعة للحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، والتي يرد وصف أكثر توضيحاً لها في الوثيقة الأساسية الموحدة لكندا.

التعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان

5- في عام 2022، مثلت كندا أمام لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة لاستعراض التقرير الجامع لتقريرها الدوريين الخامس والسادس. وللمساعدة في تحليل ودراسة الملاحظات الختامية الصادرة عن ذلك الاستعراض، نُظمت جلسات شارك فيها مسؤولو الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، والأطفال والشباب، والمدافعون عن الأطفال والشباب، والمجتمع المدني، ولجان حقوق الإنسان، والشركاء من الشعوب الأصلية. وأجريت في حزيران/يونيه 2023 مناقشات حول الملاحظات الختامية في منتدى وزراء حقوق الإنسان في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم.

- 6- ولا تزال كندا رائدة في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ويشارك وفد رسمي عنها في كل دورة سنوية. وتساهم كندا بنشاط في آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية من خلال تقديم مدخلات لتقاريرها ودراساتها، واتباع توصياتها ذات الصلة، والمشاركة في دوراتها السنوية، والترحيب بتعاون البلدان معها.
- 7- وخلال الدورات الأخيرة للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، تعاونت كندا بشكل وثيق مع الشركاء من الشعوب الأصلية لضمان أخذ أولوياتها ووجهات نظرها في الاعتبار عند تفاوضها بشأن القرارات.
- 8- وأصدرت كندا دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة للقيام بزيارات لكندا. واستضافت كندا، منذ استعراضها الدوري الشامل الأخير، عدة زيارات رسمية، لا سيما من المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الصحة البدنية والعقلية (2018)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2019)، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً (2019)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (2023).
- 9- وتضطلع كندا بدور قيادي في إعداد القرار السنوي بشأن العنف ضد النساء والفتيات في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مما يدل على التزامها بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة. وفي عام 2022، قادت كندا عملية تجديد وتوسيع ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه، وكان لها دور قيادي في تجديد ولاية خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها

- 10- في عام 2018، صدقت كندا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 11- وفي عام 2019، صدقت كندا على بروتوكول منظمة العمل الدولية الخاص باتفاقية العمل الجبري، واتفاقية تفتيش العمل.
- 12- وفي عام 2023، صدقت كندا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.
- 13- وتواصل الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم المناقشات بشأن انضمام كندا المحتمل إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (المعروفة باتفاقية بيليم دو بارا). ومن المقرر إجراء مزيد من المناقشات بشأن انضمام كندا المحتمل إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- 14- وفي عام 2019، أصبحت كندا طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة إثر اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقية محلياً.

باء - حقوق الشعوب الأصلية

مبادرات المصالحة

- 15- تتبع حكومة كندا نهجاً قائماً على مراعاة الفروق وشاملاً لجميع جوانب الحكم في تنفيذها لما يصدر عن لجنة الحقيقة والمصالحة من دعوات إلى اتخاذ إجراءات. ومن بين الدعوات الـ 94، الصادرة عن تلك اللجنة، تقع 76 منها تحت مسؤولية الحكومة الاتحادية أو تحت مسؤولية مشتركة مع العديد من حكومات المقاطعات والأقاليم والشركاء الآخرين. وقد أنجز أكثر من 85 بالمائة منها أو يجري تنفيذها على قدم وساق.

16- ويتضمن التقرير النهائي للتحقيق الوطني بشأن نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات، الصادر في عام 2019، 231 دعوة إلى تحقيق العدالة موجهة إلى الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، والبلديات، وحكومات الشعوب الأصلية، ومقدمي الخدمات الاجتماعية، والقطاعات الصناعية، ووسائل الإعلام، وجميع الكنديين. واستجابة لنتائج ذلك التحقيق الوطني، أطلق الشركاء من الشعوب الأصلية والحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، بشكل متزامن، التقرير عن نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات، لعام 2021، وخطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الروحين، والمثليات، والمتليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، والمتساثلين عن هويتهم الجنسانية، ونوي صفات الجنسين، وعديمي الرغبة الجنسية، وجميع أصحاب الاتجاهات الجنسية والميول الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع)؛ وتقرير حكومة كندا عن المسار الاتحادي لمعالجة قضايا النساء والفتيات المفقودات والمقتولات، وأفراد مجتمع الميم الموسع. وأثمر تعاون الأطراف المعنية المستمر عن نشر أول تقرير مرحلي عن خطة العمل الوطنية، في عام 2022. وتُنشر التقارير المرحلية حول الالتزامات الاتحادية سنوياً. وفي عام 2023، قدم ممثل وزاري خاص مشورة وتوصيات، من خلال تواصله مع الناجين، والأسر، والشركاء، والمنظمات. وعُقدت أيضاً في عام 2023 أول مائدة مستديرة وطنية لقيادة وممثلي الشعوب الأصلية والحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم بشأن نساء وفتيات الشعوب الأصلية المفقودات والمقتولات، وبشأن أفراد مجتمع الميم الموسع. وتبادل المشاركون الدروس المستفادة، ومستجدات التقدم المحرز، ومجالات التحسين، وشددوا على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في أي جهود تأهب واستجابة.

17- والغرض العام من قانون لغات الشعوب الأصلية (2019) هو دعم جهود تلك الشعوب لاستعادة لغاتها الأصلية وتنشيطها والحفاظ عليها وتعزيزها. ويتضمن القانون آليات تشمل تيسير التعاون مع حكومات الشعوب الأصلية، ومنظمات الشعوب الأصلية، وحكومات المقاطعات والأقاليم، ووضع تدابير تيسر توفير التمويل الكافي والمستدام والطويل الأجل، وتمكين المؤسسات الاتحادية من توفير الوصول إلى الخدمات بلغات الشعوب الأصلية بحسب القدرة والطلب، وإنشاء مكتب لمفوض لغات الشعوب الأصلية لتمثيل مصالح الأمم الأولى والإنويت والميتيس. والمكتب مكلف بدعم جهود الشعوب الأصلية لتعزيز لغاتها، وتعزيز الوعي العام بلغات الشعوب الأصلية وتقديم تقرير سنوي عن استخدام تلك اللغات، وعن التقدم الذي تحرزه الشعوب الأصلية في إحيائها.

18- وتتعاون حكومة كندا مع حكومات المقاطعات والأقاليم ومع الشعوب الأصلية بوصفها شركاء في تنفيذ إطار سياسة القطب الشمالي والمناطق الشمالية الذي أُطلق في عام 2019. ويجتمع مجلس الإدارة سنوياً مع شركاء الإطار برعاية لجنة القيادة في اجتماع يناقش أولويات الحوكمة والشركاء.

19- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصبحت كولومبيا البريطانية أول ولاية قضائية في كندا تعتمد تشريعاً بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويقضي ذلك التشريع بجعل جميع القوانين القائمة والجديدة متوافقة مع إعلان الأمم المتحدة، وذلك بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية. ومطلوب إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز بشأن قوانين وخطة عمل كولومبيا البريطانية. ويسمح التشريع أيضاً بإبرام اتفاقات نتيج إمكانية تقاسم الصلاحيات القانونية لاتخاذ القرارات بين حكومة كولومبيا البريطانية وهيئات إدارة الشعوب الأصلية. وفي حزيران/يونيه 2021، حصل إعلان الأمم المتحدة على الموافقة الملكية ودخل حيز النفاذ. ويقضي قانون الموافقة بأن تتخذ حكومة كندا، بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية، جميع التدابير اللازمة لضمان اتساق القوانين الاتحادية مع إعلان الأمم المتحدة؛ وإعداد وتنفيذ خطة عمل لتحقيق أهدافه، وتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في ذلك.

20- وفي حزيران/يونيه 2023، أصدرت حكومة كندا خطة عمل وُضعت بالشراكة مع الشعوب الأصلية لدعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. واتسمت جهود التشاور والتعاون من أجل وضع خطة العمل تلك بالانفتاح والشمول، وشاركت فيها منظمات الشعوب الأصلية الوطنية والإقليمية، وأصحاب حقوق الشعوب الأصلية، والأمم الأطراف في المعاهدة الحديثة والمتمتع بالحق الذاتي، والمنظمات النسائية والشبابية، وأفراد مجتمع الميم الموسع من السكان الأصليين ومن الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية. وتتضمن خطة العمل 181 تدبيراً محدداً لدعم وتعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وللتصدي لمختلف أشكال الظلم والتحيز والعنف، والعنصرية والتمييز النظميين، ولمراقبة تنفيذ خطة العمل.

21- وفي عام 2022، عينت حكومة كندا محاوراً خاصاً مستقلاً معنياً بالأطفال المفقودين وبالقبور والمقابر غير الموسومة المرتبطة بالمدارس الداخلية للشعوب الأصلية، للعمل بشكل تعاوني مع الأمم الأولى والإنويت والميتيس للمشاركة في حوار تقوده الشعوب الأصلية ويتمحور حول الناجين. وفي العام نفسه، أنشئت اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالمدارس الداخلية لأطفال الشعوب الأصلية المفقودين وبالمقابر غير الموسومة لتكون بمثابة مصدر مستقل وموثوق لتقديم المشورة التقنية إلى المجتمعات في جهودها لتحديد مكان الأطفال الذين ماتوا أثناء وجودهم في الرعاية وتحديد هويتهم وتكريمهم وإحياء ذكراهم.

معالجة أوجه عدم المساواة في القانون المتعلق بهنود أمريكا الشمالية

22- في عام 2019 دخل القانون المتعلق بهنود أمريكا الشمالية حيز النفاذ، وزالت معه 'قاعدة عام 1951 بشأن إسقاط صفة الانتساب إلى هنود أمريكا الشمالية'، إثر مشاركة كثيفة على المستوى الوطني من الأمم الأولى، مما أدى إلى القضاء على جميع أشكال عدم المساواة المعروفة على أساس الجنس في الحكم المتعلق بالتسجيل في ذلك القانون.

المبادرات الاجتماعية والصحية

23- تراعي منحة دعم جمع الأغذية التي يقدمها برنامج التغذية في شمال كندا، وصندوق برامج الغذاء المجتمعي (2022) احتياجات الشركاء من الشعوب الأصلية والشماليين في تصميم الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات المعزولة، وتعطي الأولوية للمبادرات التي تدعم أكثر الفئات ضعفاً، مثل الإمداد بالأغذية عن طريق الرحلات المستأجرة، وبرامج توفير الوجبات الغذائية، وأندية الشراء، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

24- ويمثل مبدأ جوردان، الذي اعتمد إحياء لذكرى جوردان ريفر أندرسون، التزاماً قانونياً بضمان حصول جميع أطفال الأمم الأولى على ما يحتاجونه من دعم وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية، بدون تأخير أو تعطيل لا مبرر له. وفي الفترة من أيار/مايو 2018 إلى شباط/فبراير 2023، تمت الموافقة على تقديم أكثر من 2,47 مليون منتج وخدمة إلى أطفال الأمم الأولى. وتضمن مبادرة أطفال الإنويت أولاً حصول أطفال الإنويت، عند الحاجة، على ما يحتاجونه من منتجات وخدمات الدعم الصحي والاجتماعي والتعليمي الأساسية التي تمولها الحكومة. وأعلن عن تخصيص مبلغ 220 مليون دولار من ميزانية عام 2019، على مدى خمس سنوات، لتطوير نهج خاص بمبادرة أطفال الإنويت أولاً. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى شباط/فبراير 2023، وافقت حكومة كندا على تخصيص 149 855 منتجاً وخدمة لمبادرة أطفال الإنويت أولاً. ويهدف مبدأ إيتشاكوان، الذي اعتمد إحياء لذكرى دجويس إيتشاكوان، إلى ضمان حق جميع الشعوب الأصلية في الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية والصحية. وفي عام 2023، صدر تقرير ختامي معنون "ما سمعناه: رؤى للتشريعات الصحية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقائمة على مراعاة الفروق" يوجز المدخلات التي تلقتها كندا من الشعوب الأصلية حول كيفية تحسين وصولها إلى خدمات صحية عالية الجودة وملائمة ثقافياً وأمنة.

25- وتعاونت حكومة كندا مع الشعوب الأصلية في وضع قانون بشأن احترام أطفال وشباب وأسر الأمم الأولى، والإنويت، والميتيس. ويؤكد القانون، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2020، الحق الأصلي للشعوب الأصلية في ممارسة الولاية القضائية على خدمات الطفل والأسرة. وتدعم حكومة كندا، من خلال هذا التشريع، الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ نماذج خدمات للطفل والأسرة تتناسب احتياجاتهم على أفضل وجه. ويُعد هذا القانون أيضاً بمثابة أداة مخصصة للتقليل من عدد أطفال وشباب الشعوب الأصلية المشمولين بالرعاية.

26- وتقدم حكومة كندا منذ عام 2022 التمويل لدعم مشاريع للمياه والمياه المستعملة يستفيد منها حوالي 470 000 شخص في 589 مجتمعاً من مجتمعات الأمم الأولى. وأطلقت الأمم الأولى 1 058 مشروعاً للمياه والمياه المستعملة، تتألف من محطات وبحيرات جديدة لمعالجة المياه والمياه المستعملة، ومشاريع لتجديد أو تطوير البنية التحتية الحالية، ودراسات جدوى ومشاريع تصميم، ودعم للمشاريع والمبادرات. وأدى هذا العمل إلى الاستعاضة عن البنية التحتية القديمة للمياه والمياه المستعملة، أو تجديدها، وإلى بناء القدرات من خلال تدريب المشغلين، ورفع التحذيرات الطويلة المدى بشأن مياه الشرب. ووقع اتفاق لنقل الخدمات مع الأمم الأولى، نشأ عنه إنشاء هيئة مياه الأمم الأولى في المحيط الأطلسي، وأسفر عن وضع السيطرة على إدارة المياه والمياه المستعملة في أيدي الأمم الأولى.

27- وتعاونت حكومة كندا مع المنظمات الوطنية للأمم الأولى والإنويت والميتيس في تطوير ثلاث استراتيجيات إسكان قائمة على مراعاة الفروق، تقدم التمويل لتحسين وتوسيع مساكن الشعوب الأصلية في كندا. وتركز هذه الاستراتيجيات على بناء وإصلاح المساكن في مجتمعات الشعوب الأصلية، ودعم رؤى تلك الشعوب فيما يتعلق بتقرير مصيرها وتحقيق نواتج اجتماعية واقتصادية أفضل لمجتمعاتها.

برنامج المساعدة في إدارة الطوارئ

28- يوفر برنامج المساعدة في إدارة الطوارئ التابع لحكومة كندا التمويل للخدمات المقدمة في إطار الركائز الأربع لإدارة الطوارئ، وهي التخفيف، والتأهب، والاستجابة، والتعافي، لمجتمعات الأمم الأولى داخل المحميات.

29- وأنشئ برنامج الوقاية من الحرائق Fire Smart في عام 2019 في إطار برنامج بناء مهارات الوقاية من حرائق الغابات والتأهب لها في مجتمعات الأمم الأولى، وهو يستفيد من معرفة الشعوب الأصلية بالبيئة والتضاريس المحلية لتحسين التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لحدوث حرائق الغابات والتصدي لها. وفي عام 2022، أصبحت حالات الطوارئ الصحية أيضاً مؤهلة للحصول على التمويل لدعم المجتمعات المحلية بخدمات إنقاذ الأرواح والدعم الطبي الأساسي.

المبادرات التعليمية والثقافية

30- تنفذ حكومة كندا، بداية من عام 2019، نهجاً جديداً في تمويل التعليم وتحديد سياساته، تُور بالاشتراك مع الشركاء من الأمم الأولى، لتلبية احتياجات طلاب الأمم الأولى في المحميات بشكل أفضل. ويوفر هذا النهج دعماً مالياً منتظماً وثابتاً من خلال نموذج تمويل وفق صيغة محددة، استناداً إلى الاستثمارات المماثلة التي تقدمها المقاطعات إلى قطاع التعليم، وهو يشمل استثمارات إضافية في برامج اللغة والثقافة، وفي تقديم التعليم كامل اليوم في رياض الأطفال لمن تتراوح سنهم بين 4 و5 سنوات، ودعم برامج التعليم قبل المدرسي وبعد المدرسي.

31- وفندت حكومة كندا ثلاث استراتيجيات مراعية للفروق لدعم التعليم ما بعد الثانوي للأمم الأولى والإنويت والميتيس. وتوفر استراتيجيات التعليم ما بعد الثانوي هذه للمستفيدين منها المرونة اللازمة لتقديم التمويل إلى الطلاب والمؤسسات، فضلاً عن البرامج والخدمات، ويمكن أن يشمل ذلك تطوير المناهج التعليمية ومبادرات أخرى ذات أولوية لدعم الاحتياجات الفريدة (مثل زيادة عدد خريجي مجالات محددة لسد الفجوات في سوق العمل المحلية).

32- وفي عام 2022، نفذت حكومة كندا برنامج تعليم الكبار للأمم الأولى الذي يقدم الدعم إلى الطلاب الذين يتطلعون إلى إكمال تعليمهم الثانوي أو تجاوزه، في المحميات، ويدعم رؤية الأمم الأولى للتعلم مدى الحياة.

33- وتعترف جزيرة الأمير إدوارد بتاريخ شعب الميكماك وتكرمه من خلال برنامج اللافتات الذي بدأ خلال أسبوع التوعية بالشعوب الأصلية في عام 2020. ورُكبت 29 لافتة تحمل أسماء لأماكن الميكماك في جزيرة الأمير إدوارد.

34- وفي عام 2021، تنازلت ألبرتا إلى أجل غير مسمى عن الرسوم المفروضة على الشعوب الأصلية الراغبة في استعادة أسمائها التقليدية. وبإمكان أفراد الشعوب الأصلية استخدام شهادة تغيير الاسم القانونية الخاصة بهم لتحديث مستنداتهم الأخرى، بما في ذلك شهادات الميلاد، ورخص قيادة السيارات، وبطاقات الهوية الإقليمية.

35- وفي عام 2022، أعلنت نونافا سكوشا عن اعتماد قانون لغة ميكماو الذي يعترف بأن تلك اللغة هي اللغة الأولى في نونافا سكوشا. ويضمن هذا القانون الدعم الحكومي لإحياء لغة الميكماو والمحافظة عليها وتعزيزها وحمايتها للأجيال القادمة، ويلزم نونافا سكوشا بالعمل بشكل وثيق مع مجتمعات الميكماور لتطوير استراتيجية متعددة السنوات لإحياء تلك اللغة.

36- وتتص خطة عمل كيببيك لرفاه الأمم الأولى والإنويت الاجتماعي والثقافي (2022-2027) على عدة تدابير تهدف إلى منع انقطاع طلاب الشعوب الأصلية عن التعليم، وإلى نجاحهم الدراسي، بما في ذلك تطوير تدريب الدعم الذاتي لتناقل لغات الشعوب الأصلية. وسيساعد هذا التدريب على تمكين المزيد من المهنيين والمتحدثين بهذه اللغات من تدريس إحدى لغات الشعوب الأصلية.

37- يرمي برنامج "النجاح الملهم الذي حققته ساسكاتشوان: سياسة التعليم للأمم الأولى والميتيس، من مرحلة ما قبل الروضة حتى الصف الثاني عشر" إلى توجيه الاتجاهات الاستراتيجية لجميع الإجراءات المتعلقة بالتعليم المقدم إلى الأمم الأولى والميتيس. ويدعم ذلك البرنامج تضمين المناهج الدراسية الجديدة ثقافات الشعوب الأصلية والطرق التي تتبعها في التعلم لكي يستفيد منها جميع المتعلمين، كما يدعم تدريس ثقافات الشعوب الأصلية ولغاتها وتاريخها في الفصول الدراسية، وبناء علاقات إيجابية، والمصالحة، وتقيفاً إلزامياً بالمعاهدات.

مبادرات التوظيف والتنمية الاقتصادية

38- ضُمم برنامج تدريب الشعوب الأصلية على اكتساب المهارات والوصول إلى التوظيف، الذي أطلقته حكومة كندا في عام 2019، لدعم الأمم الأولى والإنويت والميتيس والشعوب الأصلية الحضرية/غير المنتسبة في تحسين مهاراتها وتحقيق أهدافها المهنية الطويلة الأجل. ويهدف البرنامج إلى تقليص الفجوة بين أفراد الشعوب الأصلية والسكان غير الأصليين بنسبة 25 في المائة في العمالة وبنسبة 50 في المائة في مستوى المهارات، في مدة 10 سنوات. وفي الفترة 2020-2021، قدم البرنامج خدماته إلى 31 743 شخصاً، 51 في المائة منهم إناث؛ وتمكن من توظيف 11 313 شخصاً (47 في المائة منهم إناث)، وساعد 2 212 مستفيداً من البرنامج على استئناف تعليمهم بعد انقطاع (60 في المائة منهم إناث).

39- وفي عام 2020، دخلت مانيتوبا في شراكة مع Futurpreneur Canada لمساعدة رواد الأعمال الشباب من الفئة العمرية 18-39 في تصميم وتطوير وإطلاق مشاريع جديدة في المقاطعة. ويسد هذا البرنامج فجوة في الخدمات المقدمة إلى رواد الأعمال الشباب، بما في ذلك توفير الخدمات المصممة خصيصاً لتجاوز العوائق التي تحول دون النجاح والتي يواجهها العديد من السود وأفراد الشعوب الأصلية الطموحين.

40- وصندوق مبادرات الشعوب الأصلية الرابع، الذي أُطلق في عام 2022، برنامجٌ يدمج يوم خمس سنوات ويقدم المساعدة المالية في كيبك إلى مجتمعات الشعوب الأصلية. وهو يقدم الدعم إلى نساء وشباب الشعوب الأصلية للقيام بأنشطة ريادة الأعمال، من خلال توفير التمويل لبدء المشاريع، وتطوير الأعمال، وإعادة التدريب، وتحقيق التحول الرقمي في مشاريع ريادة الأعمال.

جيم - التعليم والتوظيف

التعليم

41- تتبع كل من ألبرتا وكولومبيا البريطانية سياسات تضمن توافر لوازِم الدورة الشهرية في المدارس، وتفرض تعليماً شاملاً وحديثاً في مجال الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من مناهجها الدراسية. وتمول ألبرتا مبادرة Period Promise لتوزيع لوازِم الدورة الشهرية مجاناً على المدارس في المناطق الفقيرة. وأنتجت كولومبيا البريطانية أدلة لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية حول مواضيع الصحة الجنسية والنفسية، بما في ذلك الموافقة، والعنف الجنساني، والممارسات الجنسية الآمنة، والعلاقات الصحية.

42- وأصبح لدى كيبك منذ عام 2018 محتوى تعليمي عن الجنس، إلزامي لجميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية. ويمكن محتوى ذلك التعليم الطلاب من اكتساب المعرفة والمواقف والسلوكيات التي تعزز العلاقات المنصفة، والرفاه، والصحة الجنسية والإنجابية.

43- وأطلقت أونتاريو في عام 2019 "برنامج مدرب التخرج" للطلاب السود. وينشئ هذا البرنامج الذي طُوّر بالتعاون مع مجتمع السود وشركاء التعليم مساحات تشمل الجميع، وتساعد على تفكيك الحواجز النظامية، وتزِيل الفوارق، وتسد فجوة الإنجاز بين الطلاب السود وغيرهم من الطلاب. ويقدم مربو التخرج الدعم والإرشاد إلى الطلاب السود والنصائح إلى قادة المدارس تيسيراً لإحداث تغيير منهجي ومستتير على مستوى المدارس ومجالس إدارتها يهدف إلى جعل الطلاب السود يشعرون بأنهم محل ترحيب وبأن لديهم إحساس بالانتماء، وإلى جعلهم يعيشون تجربة مدرسية أفضل.

مبادرات التوظيف والعمل

44- أنشأت حكومة كندا في عام 2021 فرقة عمل للقيام باستعراض شامل لقانون المساواة في العمل، المطبق في أماكن العمل الخاضعة للقواعد التنظيمية الاتحادية، ولتقديم توصيات ملموسة ومستقلة وقائمة على الأدلة لتحديث وتعزيز الإطار الاتحادي للمساواة في العمل. وقدمت فرقة العمل تقريرها السري إلى وزير العمل في نيسان/أبريل 2023.

45- وأنشأ القانون الاتحادي للمساواة في الأجور (2021) نظاماً استباقياً للمساواة في الأجور لحوالي 1,32 مليون عامل في أماكن العمل الخاضعة للقواعد التنظيمية الاتحادية التي تضم 10 موظفين أو أكثر. وتدعم لوائح المساواة في الأجور تنفيذ ذلك التشريع، مما يضمن حصول العاملين في أماكن العمل الخاضعة للقواعد التنظيمية الاتحادية على المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة. ويتولى مفوض المساواة في الأجور مسؤولية إدارة وإنفاذ ذلك القانون ولوائحه، ويقدم الدعم والتوجيه بشأن تنفيذ ذلك النظام الاستباقي للمساواة في الأجور.

دال - الفقر والإسكان والأمن الغذائي

46- يعترف القانون المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للإسكان (2019) بأن الحق في سكن لائق هو حق أساسي من حقوق الإنسان يؤكد القانون الدولي. ويُلزم ذلك القانون حكومة كندا بتعزيز الأعمال التدريجي لذلك الحق ويقضي بأن تقوم بتطوير استراتيجية وطنية للإسكان تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان في الإسكان وبأن تتبع تلك الاستراتيجية باستمرار. كما أنه ينشئ آليات للمساءلة والمشاركة وعدم التمييز والإدماج، من خلال إنشاء الهيئة الاتحادية للدفاع عن الحق في السكن التي تشمل ولايتها مراقبة تنفيذ سياسة الإسكان وتقييم تأثيرها على أفراد الفئات الضعيفة، والمجلس الوطني للإسكان، الذي يقدم المشورة إلى الوزير المكلف بشأن فعالية استراتيجية الإسكان الوطنية.

47- وتشترك كل من حكومة كندا ومنظمة Inuit Tapiriit Kanatami في رئاسة الفريق العامل للإنويت والتاج للأمن الغذائي، الذي أنشأه الإنويت والقادة الاتحاديون في عام 2019 لضمان اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها في تناول مسألة انعدام الأمن الغذائي. ويستفيد هذا الفريق العامل من المساهمات التي تقدمها حكومة كندا ومنظمات الإنويت للعمل بشكل تعاوني على تعزيز الأهداف والإجراءات المشتركة الواردة في خطة العمل المشتركة، بما في ذلك دعم استراتيجية الأمن الغذائي في منطقة نوناغانغ التي يقطنها الإنويت وتطوير برنامج غذائي مدرسي على مستوى تلك المنطقة بأكملها.

48- وأطلقت مانيتوبا في عام 2022 حزمة الإجراءات المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف الأسرية، لمساعدة الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية. وتشمل تلك الحزمة صندوقاً للأمن الغذائي يدعم بنوك الطعام التي تعاني من ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات الغذائية الطارئة. وقُدمت منحة منفصلة إلى شبكة Harvest Manitoba لدعم شبكتها من بنوك الطعام المجتمعية والوكالات الشريكة.

هاء - النساء والفتيات

المرأة والسلام والأمن

49- تمثل خطة العمل الوطنية الثانية لحكومة كندا بشأن المرأة والسلام والأمن (2017-2022) الآلية الأساسية للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وخطة العمل هذه نهج متكامل يشمل الحكومة بأكملها تتبعه كندا في تعاملها مع السياقات الهشة والمتأثرة بالصراعات، وبالسياقات داخل حدودها، بما في ذلك ما يتعلق بنساء وفتيات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الروحين.

مبادرات التوظيف والعمل

50- منذ عام 2019، أصبحت للوالدين إمكانية الاستفادة من أسابيع إضافية من استحقاقات الوالدين في إطار تأمين العمل عندما يتفق الوالدان على تقاسم استحقاقاتها. والهدف من ذلك هو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الوالدين في المنزل وفي مكان العمل من خلال تشجيعهما على تقاسم مسؤولية تربية أطفالهما بشكل أكثر مساواة.

51- وفي عام 2020، عدّلت كيبك قانون معايير العمل للزيادة من مرونته ولإدراج خيارات أكثر تنوعاً لإجازة الأمومة والأبوة، بما في ذلك العمل بتدابير جديدة تركز على الوالدين المتبنيين، والولادات المتعددة، والأمهات الوحيدات.

52- وفي عام 2022، أدرجت جزيرة الأمير إدوارد أحكاماً تتعلق بشفافية الأجور في قانون معايير التوظيف لحماية حقوق العمال وللتأكد، في جملة أمور، من أن أرباب العمل الذين ينشرون إعلانات عن وظائف يضمنون إعلاناتهم معلومات عن الأجر المتوقع للوظيفة.

السلامة العامة وإنفاذ القانون

53- في إطار استراتيجية حفظ الأمن والسلامة العامة التي أطلقت في عام 2019، نفذت مانيتوبا مبادرات ترمي إلى تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال التواصل مع المجتمعات التي تعاني من معدلات عنف مرتفعة، وإلى التخفيف من أعباء عمل الشرطة. وشمل ذلك إنشاء برنامج ضابط السلامة، الذي عمل على تعزيز السلامة العامة في المجتمعات المحلية والمؤسسات المعينة من خلال تمكين تلك المجتمعات من تولي زمام أمورهما والتركيز على أهداف السلامة الفريدة الخاصة بها، مما يسمح للشرطة بالتركيز على المسائل الخطيرة المتعلقة بالتملكات والمخدرات والجرائم العنيفة.

54- وفي عام 2020، بدأت جزيرة الأمير إدوارد تمويل برنامج RISE لإتاحة المعلومات القانونية للمجتمعات المحلية، الذي يقدم المشورة القانونية، وخدمات النقل، والدعم إلى الأشخاص الذين يتعرضون للعنف الجنسي، وقامت مؤخراً بتوسيع نطاق البرنامج فأصبح يشمل عنف العشير. ودون قانون حقوق الطفل (2021) المصالح الفضلى للطفل في قانون الأسرة لتلك المقاطعة.

55- ومنذ عام 2020، تُوفر يوكون إمكانية الوصول إلى مشورة قانونية مستقلة ومجانية لضحايا العنف الجنسي وعنفي العشير، من خلال برنامج الاستشارة القانونية المستقلة في يوكون، والوصول إلى تمثيل قانوني مستقل ومجاني لضحايا العنف الجنسي في جلسات الاستماع التي يطلب فيها متهم تقديم أدلة متعلقة بسجلات طرف ثالث أو بسوابق عنف جنسي.

السياسات العامة

56- استثمرت حكومة كندا من خلال برنامج المرأة في عام 2021 في مشاريع للتغيير المنهجي في إطار الصندوق النسوي للاستجابة والإنعاش، بالإضافة إلى استثمارات مخصصة لمشاريع ترمي إلى تعزيز قيام نساء الشعوب الأصلية بالأدوار القيادية ومشاركتهن الديمقراطية في مجتمعاتهن.

57- وأنشأ قانون حماية خيار حصول المرأة على الرعاية الصحية (2018)، في ألبرتا مناطق محمية بمسافة 50 متراً حول مرافق الإجهاض لحماية من يتلقين خدمات الإجهاض والصحة الإنجابية، وكذلك الأطباء ومقدمي الخدمات الصحية الآخرين، من التدخل والمضايقة والتهديدات.

واو- العنف ضد النساء والأطفال

بيانات العنف الجنساني

58- قامت حكومة كندا في عام 2018 بتيسير تطوير ثلاث دراسات استقصائية سكانية: الدراسة الاستقصائية عن السلامة في الأماكن العامة والخاصة، والدراسة الاستقصائية عن السلامة الفردية لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية، والدراسة الاستقصائية عن سوء السلوك الجنسي في مكان العمل. وكانت تلك الدراسات الاستقصائية أول دراسات استقصائية وطنية تركز على تجارب العنف الجنساني في كندا وتسجل تعرض مختلف المجموعات السكانية لذلك العنف، بمن فيهم نساء الشعوب الأصلية.

59- وتقوم يوكون بجمع ونشر بيانات العنف الجنساني من خلال الدراسة الاستقصائية عن السلامة في الأماكن العامة والخاصة، وهي تشارك منذ عام 2018 في الدراسة التي تجريها منظمة الصحة العالمية عن السلوك الصحي للأطفال في سن المدرسة.

60- وتتطلع استراتيجية كيبك الحكومية المتكاملة لمكافحة العنف الجنسي والعنف الزوجي وإعادة بناء الثقة (2022-2027) إلى تنفيذ مشاريع تدريبية لمحاكم متخصصة في العنف الجنسي والمنزلي، بما في ذلك النظر في واقع الشعوب الأصلية، والتنفيذ التدريجي للأساور المضادة للاقتراب في سياق العنف الزوجي.

خطة العمل الوطنية للقضاء على العنف الجنساني

61- في عام 2022، أطلق وزراء الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم المسؤولون عن وضع المرأة أول خطة عمل وطنية للقضاء على العنف الجنساني. وتضع تلك الخطة التي تدوم عشر سنوات إطاراً شاملاً للعمل داخل وعبر الولايات القضائية بهدف تقديم الدعم إلى الضحايا والناجين وأسرهم، بغض النظر عن مكان عيشهم في كندا. وتحدد الخطة فرص العمل للوقاية من جميع أشكال العنف الجنساني ومعالجتها، بما في ذلك الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي والعاطفي والمالي، بالإضافة إلى العنف من خلال الوسائل التكنولوجية.

62- وفي عام 2023، أطلقت جزيرة الأمير إدوارد استراتيجية خلق ثقافة الرعاية، وهي استراتيجيتها الأولى للوقاية من العنف الجنساني والتصدي له، وخاصة العنف الجنسي لدى البالغين. وتشمل تلك الاستراتيجية ثلاث مجالات ذات أولوية: الوقاية من العنف الجنسي، والتصدي للعنف الجنسي، وتنسيق أشكال ذلك التصدي.

إصلاح العدالة الجنائية

63- عدلت حكومة كندا قوانينها الجنائية لتعزيز الأحكام المتعلقة بالاعتداء الجنسي فيما يتصل بالرضا في العلاقات الجنسية، وبمقبولية الأدلة، وبالتمثيل القانوني للمشتكين، فضلاً عن بعض أحكام الكفالة وإصدار الأحكام في سياق عنف العشير. واعتمدت تشريعات جديدة لضمان مشاركة جميع قضاة المحكمة العليا المعينين حديثاً في المقاطعات في التعليم المستمر في مجال قوانين الاعتداء الجنسي.

64- ويقدم مركز الاستخبارات الجنائية في مانيتوبا، الذي أنشئ في عام 2020، خدمات ومنتجات استخباراتية استراتيجية وتشغيلية وتكتيكية مركزية إلى هيئات إنفاذ القانون والهيئات الحكومية في المقاطعات من خلال مركز امتياز لتلبية الاحتياجات من المعلومات الاستخباراتية، وضمان التنسيق القضائي للمعلومات والتحليلات الجنائية.

السكن الانتقالي

65- يهدف صندوق الاستثمار المشترك للإسكان الوطني، التابع لحكومة كندا، إلى إنشاء وإصلاح ما لا يقل عن 4 000 مكان لإيواء الناجين من العنف الجنساني على مدى 10 سنوات. وأعلن في عام 2020 عن إنشاء 12 ملجأ للطوارئ في مجتمعات الشعوب الأصلية والأقاليم الشمالية بتمويل على مدى خمس سنوات من خلال مبادرة المأوى لنساء وأطفال الشعوب الأصلية الفارين من العنف الأسري.

66- وساعدت استثمارات حكومة كندا في الملاجئ والمسكن الانتقالي من خلال مبادرة مأوى الشعوب الأصلية والمسكن الانتقالي في بناء ما لا يقل عن 38 مأوى و50 منزلاً انتقاليًا جديدًا لنساء وأطفال الشعوب الأصلية وأفراد مجتمع الميم الموسع الفارين من العنف الجنساني.

زاي - الأطفال والشباب

67- تساعد علاوة الأطفال الاتحادية في كندا الأسر الكندية على تحمل التكاليف المرتفعة لتثبئة الأطفال. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعدت هذه العلاوة ما يقرب من 3,5 مليون أسرة بمدفوعات شهرية معفاة من الضرائب. وفي تموز/يوليه 2022 رُبطت العلاوة بالتضخم لمواكبة ارتفاع تكاليف المعيشة، مما أعطى الوالدين مزيداً من المال كل شهر. وسواء تعلق الأمر بأب وحيد أو بأم وحيدة، أو بأسر متوسطة الدخل تصارع من أجل توفير تكاليف رعاية الأطفال، أثبتت العلاوة فاعليتها من خلال منح مزيد من المال لتسع من بين كل عشر أسر كندية. وساعدت هذه العلاوة أيضاً على انتشار أكثر من نصف مليون شخص، منهم 435 000 طفل، من الفقر.

حقوق الأطفال والشباب

- 68- تمثل أداة تقييم الأثر على حقوق الطفل، ودورة التعلم الإلكتروني، اللتان أطلقتتهما حكومة كندا في عام 2023 استناداً إلى مضمون *اتفاقية حقوق الطفل*، وسيلتين تساعدان المسؤولين الحكوميين على النظر في آثار القوانين والسياسات والبرامج الجديدة، وغيرها من المبادرات، على الأطفال.
- 69- وعدّلت كيببيك في عام 2022 قانونها المدني لينص على وجوب ممارسة الوالدين سلطتهما بدون عنف.
- 70- وعدّلت مقاطعة كولومبيا البريطانية في عام 2022 *قانون خدمات الطفل والأسرة والمجتمع، وقانون التبني* بتضمينها المبادئ المتعلقة بالحق الأصل في الحكم الذاتي والتي تنطبق على تفسير وتنفيذ هذين القانونين. ويسمح ذلك التعديل ببقاء أطفال وشباب الشعوب الأصلية آمنين ومتصلين بثقافتهم ومجتمعاتهم.

مبادرات رعاية الأطفال وتعليمهم

- 71- تقوم حكومة كندا بداية من عام 2021 باستثمارات كبيرة في بناء نظام للتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في كامل كندا بالتعاون مع شركاء من المقاطعات والأقاليم والشعوب الأصلية، مما يضمن حصول جميع الأسر في كندا على خدمات لتعليم الأطفال ورعايتهم في مرحلة الطفولة المبكرة تتسم بجودة عالية ويكونها في المتناول وبالمرونة وبشمولها للجميع. وستُشسئ هذه الاستثمارات حوالي 250 000 مكان جديد لرعاية الأطفال وفق القواعد التنظيمية بحلول عام 2026.
- 72- ويمثل إطار التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة للشعوب الأصلية، الذي نُشر في عام 2018، توجيهاً لإنجاز تجربة تعليم الأطفال ورعايتهم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل مرن يكفل جودتها ومراعاتها لثقافة الشعوب الأصلية.

حماية الأطفال والشباب في استخدامهم للفضاء الإلكتروني

- 73- أقرت نونفا سكوشا في عام 2018 *القانون المتعلق بالصور الحميمة وأمن الفضاء الإلكتروني*. وخلص استعراض القانون لعام 2022 إلى أنه يحقق أهدافه المتمثلة في حماية المواطنين من التمر في الفضاء الإلكتروني ومن المشاركة غير التوافقية للصور الحميمة، مع تحقيق توازن مناسب مع حرية التعبير.
- 74- واعتمدت في عام 2012 تعديلات على *قانون يوكون لتعزيز أمن المجتمعات والأحياء* بإضافة الاعتداء الجنسي أو الاستغلال الجنسي للطفل كجريمة محددة في القانون.
- 75- وأطلقت جزيرة الأمير إدوارد في عام 2021 منصة *Cybersafe Care* التعليمية العامة لتتقيف الوالدين ومقدمي الرعاية والمعلمين بكيفية المساعدة في الحفاظ على أمان الأطفال في فضاء الإنترنت والاستخدام الآمن للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. واعتمد *القانون المتعلق بحماية الصور الحميمة* أيضاً في عام 2021. وطُورت المعلومات القانونية وأشكال الدعم المتعلقة بالمجتمعات المحلية بغية تعزيز الوعي، كما طُورت آليات لتفعيل أدوات تشريعية لإزالة مشاركة الصور بشكل غير توافقي.

السياسة الشبابية والتقرير عن حالة الشباب

- 76- تهدف سياسة حكومة كندا فيما يتعلق بالشباب، التي أُطلقت في عام 2019 بعد مناقشة وطنية شارك فيها أكثر من 5 000 من الشباب وأصحاب المصلحة، إلى دعم التنوع في مشاركة الشباب في عملية صنع القرار وإرشاد حكومة كندا في تحديد أولوياتها وإجراءاتها فيما يتعلق بالشباب. ونُشر أول تقرير عن حالة الشباب في كندا في عام 2021.

استراتيجية توظيف الشباب وإكسابهم المهارات

77- في عام 2019، خضعت استراتيجية توظيف الشباب وإكسابهم المهارات، التي توفر لشباب الفئة العمرية 15-30 سنة فرص تطوير المهارات المطلوبة للعثور على الوظائف والاحتفاظ بها، لعملية إعادة تصميم ترمي إلى التغلب على مجموعة الحواجز القائمة في سوق العمل والتي تؤثر على توافر ظروف التكافؤ، لكي يحصل جميع الشباب الكندي على فرصة عادلة للنجاح.

حاء - الأشخاص ذوو الإعاقة

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

78- تتضمن خطة عمل حكومة كندا لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أطلقت في عام 2022، تطوير مستحقات العجز الجديدة الكندية، واستراتيجية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ونهجاً حديثاً تتبناه جميع الدوائر الحكومية في التعامل مع الإعاقة. وشارك في تطوير هذه المبادرات كل من المجتمع المدني، وخبراء مستقلون، وأشخاص ذوو إعاقة مصنفون على أساس العرق، ومنظمات وطنية معنية بالإعاقة، ومقدمو خدمات.

79- وتتكون خطة عمل مقاطعة نيو برونزويك في مجال الإعاقة (2020-2025) من 43 توصية لاتخاذ إجراءات موجهة من أصحاب المصلحة إلى حكومة المقاطعة في ثمانية مجالات مختلفة هي الفقر، والإسكان، ودعم ذوي الإعاقة، والتصميم الشامل، والنقل، والمواطنة الكاملة، والتعليم، والترفيه والعافية. وتستند الخطة إلى مشاورات مكثفة أجراها مع أصحاب المصلحة مجلس رئيس الوزراء المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهو الهيئة الاستشارية القانونية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الخطة والإبلاغ عن نتائجها.

التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

80- سنت حكومة كندا في عام 2019 قانون التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في كندا، الذي يرمي إلى إزالة جميع العوائق من طريق أولئك الأشخاص في كندا بحلول عام 2040. ويدعو ذلك القانون إلى القيام بشكل استباقي بتحديد وإزالة العوائق التي تحول دون إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في سبعة مجالات ذات أولوية، هي النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوظيف، والاتصالات خارج مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وتصميم البرامج والخدمات وتقديمها، والبيئة المبنية. وينطبق هذا القانون على مجموعة واسعة من الكيانات الخاضعة للقواعد التنظيمية الاتحادية، بما فيها الإدارات والوكالات الحكومية الاتحادية، وشرطة الخيالة الملكية الكندية، والقوات المسلحة الكندية، وشركات التاج، والبرلمان، ومجالس مجموعات الأمم الأولى، بالإضافة إلى قطاعات الصناعة مثل الخدمات المصرفية، والنقل، والاتصالات.

81- وفي عام 2019، أنشأت حكومة كندا الهيئة المعنية بمعايير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في كندا بهدف تحسين إمكانية الوصول على الصعيد الوطني، والمساعدة في تطوير تلك المعايير. وفي عام 2023، نشرت تلك الهيئة مشروع معيار معنون "تصميم التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في البيئة المبنية"، تضمن توصيات بشأن متطلبات تيسير الوصول إلى المباني وغيرها من المرافق في تصميم المساحة المادية.

82- وفي أيار/مايو 2022، عينت حكومة كندا أول رئيس تنفيذي معني بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، ومفوضاً معنياً بذلك الموضوع.

83- وفي عام 2018، أصدرت نونفا سكوشا المنشور *Access by Design 2030* بوصفه استراتيجية لكيفية تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في كامل نونفا سكوشا بحلول عام 2030. وتوفر هذه الإستراتيجية إطاراً للتغلب على العوائق في العديد من المجالات ذات الأولوية، بما فيها البيئة المبنية، والتعليم، والتوظيف، والسلع والخدمات، والاتصالات، والنقل العام.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

84- عُيِّنت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان في عام 2019 لتكون هيئة مراقبة لتنفيذ كندا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت حكومة كندا أيضاً بتمويل مشاريع متعلقة ببناء المعارف والقدرات في مجال استخدام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبتيسير المشاركة الدولية لمجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة في رصد وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كندا. وفي عام 2020، قدمت حكومة كندا تمويلاً إلى ثلاث منظمات وطنية للشعوب الأصلية لإعداد تقارير موازية تعكس وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الشعوب. وفي عام 2022، قدمت حكومة كندا تقريرها الجامع لتقريرها الثاني والثالث إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تقديم أشكال الدعم الإضافي إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

85- يقدم برنامج الرعاية الدائمة إلى الأشخاص المنخفضي الدخل، الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقات ويعيشون في محميات الأمم الأولى، مساعدة في تلقي الخدمات في مجتمعاتهم. وأعلنت حكومة كندا في عام 2022 عن تمويل إضافي يدوم ثلاث سنوات لضمان قدرة المستفيدين منه على الاستمرار في تلقي خدمات محلية ومراعية لثقافتهم الأصلية.

86- وأطلقت مانيتوبا في عام 2023 برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو برنامجٌ لدعم دخل الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والطويلة الأمد، بفوائد معززة، وخدمات بشكل مرن لا تنطوي على الكثير من الخطوات البيروقراطية ومتطلبات الإبلاغ.

طاء - المهاجرون واللاجئون

87- أطلقت حكومة كندا في عام 2019 تصريح العمل المفتوح لفائدة للعمال الضعفاء. وهي مبادرة تسمح للعمال الحاملين لتصاريح عمل خاصة بربّ عمل محدد على التقدم للحصول على تصاريح عمل مفتوحة إذا كانوا يتعرضون لسوء معاملة في وظائفهم، مما يسمح لهم بالبحث عن عمل دون المساس بحقوقهم في العمل في كندا. وفي عام 2022، دخلت حيز النفاذ تعديلات على لوائح الهجرة وحماية اللاجئين تشدد على منع سوء معاملتهم والإساءة لهم، وذلك بفرض سلسلة من الشروط على أرباب العمل.

88- واعتمدت حكومة كندا في عام 2019 برنامجين تجريبيين لمعالجة نقاط الضعف في عمل مقدمي الرعاية المنزلية المهاجرين، وإزالة العوائق التي ينطوي عليها عملهم. ويوفر البرنامجان التجريبيين وسيلة لحصول مقدمي الرعاية على الإقامة الدائمة من خلال فحصهم مسبقاً قبل بدء العمل في كندا، للتأكد من استجابتهم لمتطلبات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمقدمي الرعاية إحضار عائلاتهم إلى كندا، كما يمكنهم تغيير رب عملهم. ويتواصل البرنامجان التجريبيان حتى عام 2024.

89- وأنشأت حكومة كندا في عام 2020 فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية لتحسين عملية بت شعبة حماية اللاجئين في طلباتهم القائمة على اعتبارات جنسانية، وبالتالي تمكين أصحاب الطلبات المعرضين للأذى بسبب اعتبارات جنسانية من الوصول إلى العدالة.

90- وفي عام 2022، بدأ العمل بسياسة عامة مؤقتة لتسريع إصدار تصاريح العمل المفتوحة لطالبي اللجوء. وتمكّن تلك السياسة المؤقتة أصحاب الطلبات من الحصول على دعم مالي لأنفسهم ولأسرهم في انتظار البت في طلباتهم.

91- وكانت كندا بين عامي 2019 و2022 أكثر دول العالم توطيماً للاجئين، وقد استقبلت أكثر من 47 500 لاجئاً من أكثر من 80 دولة في عام 2022 وحده. واستجابة للأزمة في أفغانستان، التزمت حكومة كندا بإعادة توظيف ما لا يقل عن 40 000 أفغاني من الفئات الضعيفة، واستقبلت ما يقارب 35 000 منهم بحلول تموز/يوليه 2023. وشمل ذلك السكان ذوي الأولوية الذين يعانون من التهميش والتمييز، مثل النساء، وأفراد مجتمع الميم الموسع، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأفراد الأقليات الدينية والعرقية، وأفراد الأسرة الموسعة للمتزوجين الشفويين الذين أعيد توظيفهم سابقاً في كندا.

92- ومنذ آذار/مارس 2022، التزمت حكومة كندا بتقديم دعم إلى المتضررين من الغزو الروسي لأوكرانيا، من خلال اعتماد تدابير للهجرة تسمح لهم بالبقاء والعمل والدراسة في كندا لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وإلى حد تموز/يوليه 2023، تقدم أكثر من مليون أوكراني بطلبات وتمت الموافقة على أكثر من 800 000 طلب. وتقدم حكومة كندا أيضاً إلى الأوكرانيين خدمات التوظيف، بما في ذلك التدريب اللغوي، والتوجيه، والخدمات المتعلقة بالتوظيف، وغيرها من أشكال الدعم.

93- واعتمدت في عام 2018 في كيبك تعديلات على القانون المتعلق باحترام معايير العمل بإضافة اشتراط حصول وكالات توظيف الموظفين ووكالات التوظيف المؤقت للعمال الأجانب على تصريح ساري المفعول. ويقلل هذا الحكم الجديد من احتمالات استغلال العمال الأجانب العاملين مؤقتاً، ومن اضطرابهم إلى العمل في حالات ضعف، لا سيما من خلال ضمان علاقة عمل مستقرة، والعمل باستمرار وبدوام كامل.

94- وفي عام 2019، سنت كولومبيا البريطانية قانون حماية العمال الأجانب المؤقتين الذي يشترط حصول مستقدمي العمال الأجانب على ترخيص من فرع معايير التوظيف في كولومبيا البريطانية، وتسجيل أرباب عمل أولئك العمال لدى ذلك الفرع.

95- وفي عام 2022، حصل قانون حماية العمال الأجانب المؤقتين في جزيرة الأمير إدوارد على الموافقة الملكية. وهو يغطي الفجوات بين قواعد برامج العمال الأجانب المؤقتين الاتحادية وقواعد معايير التوظيف في المقاطعات، بإدراج مستوى إضافي من الحماية من الاستغلال.

ياء - التنوع والمساواة والشمول

حرية الدين والمعتقد

96- أنشأت حكومة كندا في عام 2021 مبعوثاً خاصاً للحفاظ على ذكرى محرقة اليهود ومكافحة معاداة السامية، وفي عام 2022 ممثلاً خاصاً لمكافحة كراهية الإسلام، لمعالجة الأضرار الفريدة التي لحقت بالمجتمعات المحلية اليهودية والمسلمة.

97- وفي عام 2019، أدرجت تدابير تمويل إضافية في إطار برنامج البنية التحتية الأمنية، لحكومة كندا، للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المجتمعات المعرضة لخطر الجرائم بدوافع الكراهية. ويقدم هذا البرنامج إلى المستفيدين منه مساعدة على تغطية تكلفة تحسين البنية التحتية الأمنية، مثل تركيب معدات الإضاءة، والسيارات، والكاميرات، وأجهزة الإنذار، وغيرها من النفقات المؤهلة لتلقي تلك المساعدة.

98- وتوفر منحة برنامج البنية التحتية الأمنية في ألبرتا، منذ عام 2021، تمويلاً للتقييمات الأمنية، والتدريب ذي الصلة، والمعدات، والاستجابة الفورية، وتحسين البنية التحتية الأمنية للمرافق التي تخدم مجتمعات أو فئات محددة معرضة لخطر الجرائم أو الحوادث بدوافع الكراهية أو التحيز.

99- واعتمدت كل من حكومة كندا، وألبرتا، ومانيتوبا، وأونتاريو، وكيبك، ونيو برونزويك، وساسكاتشوان، ونيوفاوندلاند، ولابرادور، ويوكون، تعريف معاداة السامية الذي يستخدمه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود.

مكافحة العنصرية، والتقاطعية

100- في عام 2018، اعترفت حكومة كندا بعقد الأمم المتحدة الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وقدمت منذ ذلك الحين مجموعة من المبادرات والبرامج (مثل مبادرة دعم الكنديين السود، وبرنامج ريادة السود للأعمال التجارية، وصندوق الهبات الخيرية بقيادة السود، والاستراتيجية الكندية لمكافحة العنصرية، والمرحلة الأولى من تطوير استراتيجية العدالة السوداء في كندا) لتعزيز النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات السكان السود في كندا. وشاركت حكومة كندا أيضاً في دورتي منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (جنيف، 2022 ونيويورك، 2023).

101- وأعلنت حكومة كندا عن التزامها بالقضاء على العنصرية النظامية في الخدمات المقدمة إلى الجمهور وفي دوائر الخدمة العامة. ويشمل ذلك استراتيجية كندا لمكافحة العنصرية (2019-2022) التي تهدف إلى زيادة الوصول العادل وإلى المشاركة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية؛ والدعوة التي وُجّهت في عام 2021 إلى كاتب مجلس الملكة الخاص لاتخاذ إجراءات لمناهضة العنصرية وتحقيق الإنصاف والإدماج في الخدمة العامة الاتحادية، بغرض مكافحة العنصرية وبناء خدمات عامة تتسم بالتنوع والعدالة والشمول.

102- وفي عام 2018، وضعت أونتاريو 'معايير البيانات' لتحديد ورصد العنصرية النظامية، ولائحة أونتاريو رقم 18/267 التي تأذن للقطاعات المعنية بالعدالة، ورعاية الأطفال، والتعليم، باستخدام تلك المعايير في جمع البيانات والمعلومات القائمة على العرق، وحمايتها وتحليلها والإبلاغ عنها، وتلزمها بذلك.

103- وفي عام 2021، وضعت جزيرة الأمير إدوارد جدولاً جديداً لمكافحة العنصرية، وعينت مستشاراً لسياسات مكافحة العنصرية قام بتطوير موارد مختلفة، مثل أداة تقييم فعالية مكافحة العنصرية التي تطبق منظوراً مناهضاً للعنصرية على التشريعات والبرامج وتسلط الضوء على ما تحدثه من أثر على الشعوب الأصلية والمجتمعات المصنفة على أساس العرق. وفي عام 2021، عينت كيبك وزيراً مسؤولاً عن مكافحة العنصرية لينشئ مكتباً لتنسيق مكافحة العنصرية.

104- وأقرت نونافا سكوشا في عام 2022 قانون تفكيك العنصرية والكراهية. ويجمل هذا القانون النهج الذي تتبعه تلك المقاطعة في التصدي للعنصرية النظامية، والكراهية، وعدم المساواة، وفي الالتزام بتطوير استراتيجية وإطار للمساواة في مجال الصحة في المقاطعة. ويشمل ذلك التعاون مع المجتمعات الناقصة التمثيل والمحرومة في إنشاء شبكة مجتمعية وتطوير معايير البيانات لرصد ومكافحة الكراهية النظامية وعدم المساواة والعنصرية.

مكافحة العنصرية ضد الشعوب الأصلية

105- سعياً إلى مواصلة دعم المشاركة في مكافحة العنصرية ضد الشعوب الأصلية وتطوير تدابير القضاء عليها، عُقدت أربعة حوارات وطنية، أحدثها الحوار الوطني حول البيانات في عام 2023. وقد جمع هذا الحوار المنظمات الوطنية للشعوب الأصلية، ومنظمات أصحاب المهن الصحية للشعوب الأصلية، وشركاء النظام الصحي وممثلي المقاطعات والأقاليم، وخبراء لمناقشة كيفية استخدام البيانات في القضاء على العنصرية ضد أفراد الشعوب الأصلية في الأنظمة الصحية.

106- وفي عام 2021، أطلقت لجنة حقوق الإنسان في ألبرتا استراتيجية لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية، التي أنشأت دائرة استشارية للشعوب الأصلية.

كاف - كبار السن

- 107- تشمل الحملة المعنونة 'تعزيز الصحة والحفاظ عليها: خطة عمل إقليمية لكبار السن، ولمن قاربوا الكبر، وللمقدمي الرعاية في جزيرة الأمير إدوارد' التي أُطلقت في عام 2018 ركيزة ذات أولوية تتعلق بالتصدي للتمييز على أساس السن وبدعم الشيخوخة النشطة.
- 108- وفي عام 2019، نفذت مقاطعة كولومبيا تعديلات على قانون الرعاية المجتمعية والرعاية الدائمة، واعتمدت لائحة تتعلق بالرعاية الدائمة وتسمح بتقديم خدمات إضافية في مساكن الرعاية الدائمة ويتعزيز المعايير الملزمة قانوناً والمتعلقة بالصحة والسلامة في مساكن الرعاية الدائمة.
- 109- وفي عام 2021، اعتمدت أونتاريو تشريعاً جديداً لدور الرعاية الطويلة الأجل. وينص هذا التشريع على تعزيز ميثاق حقوق متلقي الرعاية الطويلة الأجل من خلال مواءمة اللغة المستخدمة في ذلك الغرض لملاءمة أوثق مع أسس التمييز المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان في أونتاريو.
- 110- وفي عام 2022، أصدرت ألبرتا استراتيجية بشأن إساءة معاملة كبار السن. وتضع تلك الإستراتيجية خطة عمل جديدة تدوم خمس سنوات لتوجيه كيفية تعاون سكان ألبرتا، والمنظمات غير الربحية، والعاملين في الخطوط الأمامية، والشركات، والحكومات في منع إساءة معاملة كبار السن والتصدي لها.

لام - الأشخاص ذوو الروحين، والمثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، والمتساثلون عن هويتهم الجنسانية، وذوو صفات الجنسين، وعديمو الرغبة الجنسية، وجميع أصحاب الاتجاهات الجنسية والميول الجنسية الأخرى

- 111- في عام 2022، أطلقت حكومة كندا أول خطة عمل اتحادية بشأن الأشخاص ذوي الروحين، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، والمتساثلين عن هويتهم الجنسانية، وذوو صفات الجنسين، وعديمي الرغبة الجنسية، وجميع أصحاب الاتجاهات الجنسية والميول الجنسية الأخرى (مجتمع الميم الموسع)، وهي خطة تسعى إلى تعزيز الحقوق والمساواة لأفراد مجتمع الميم الموسع. ويشمل ذلك منع ومكافحة التمييز والوصم على أساس التوجه الجنسي والخصائص الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني.
- 112- ودخل القانون المتعلق بتعديل القانون الجنائي (بشأن العلاج التحويلي) حيز النفاذ في عام 2022، وأنشأ جرائم جديدة تحظر التسبب في إخضاع شخص آخر لعلاج تحويلي، بغض النظر عن سنه أو موافقته؛ ونقل طفل من كندا لإخضاعه لعلاج تحويلي في الخارج، والترويج أو الإعلان عن العلاج التحويلي، وتلقي مبالغ مالية أو منافع مادية أخرى من توفير علاج تحويلي.
- 113- وأدخلت حكومة كندا تغييرات على عملياتها الداخلية شملت إتاحة خيار جنس ثالث في جمع البيانات، وبدأت عملاً مستمراً لتحديث إرشاداتها المتعلقة بالتعامل مع متلقي خدمات الرعاية الصحية للقيام، بشكل هادف، بإدراج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، والمتنوعين جنسانياً في مجتمعات الشعوب الأصلية.
- 114- ومنذ عام 2023، أصبحت الإدانات بموجب القانون الجنائي على الجرائم المتعلقة بالإجهاض، وبيوت الدعارة، والجرائم القائمة على الفحش، مؤهلة لإلغاء سجلاتها الجنائية كجزء من توسيع قانون إلغاء السجلات الجنائية للإدانات غير العادلة تاريخياً.

115- وفي عام 2018، أضافت كولومبيا البريطانية علامة "X" كخيار لجنس ثالث في وثائق الهوية. وفي عام 2022، ألغى شرط التأكيد الطبي من قبل طبيب أو طبيب نفساني عند طلب تغيير النوع الجنساني لمقدمي الطلبات الذين تبلغ أو تتجاوز سنهم 12 عاماً. ويتيح التشريع الذي بدأ العمل به في عام 2023 إصدار شهادات الميلاد خالية من الإشارة إلى نوع الجنس، عند الطلب.

ميم- السلامة العامة وإنفاذ القانون

الأمن القومي

116- أنشأ قانون الأمن القومي الذي سُن في عام 2019، كياناً جديداً هو مكتب مفوض الاستخبارات، وهيئة رقابية هي وكالة استعراض أنشطة الأمن القومي والمعلومات الاستخباراتية. وكلفت هذه الوكالة باستعراض أنشطة الأمن القومي للتأكد من مشروعيتها ومعقوليتها وضرورتها، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بشرطة الخيالة الملكية الكندية، وجهاز المخابرات الأمنية الكندي، ومؤسسة أمن الاتصالات.

جرائم الكراهية وخطاب الكراهية

117- دخلت المادة الفرعية 319(1-2) من القانون الجنائي حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2022، وأضافت حكماً يجرم الترويج للكراهية عمداً من خلال إنكار محرقة اليهود أو التغاضي عنها أو التقليل من شأنها.

118- وأنشأت كولومبيا البريطانية برنامج Shift BC لمنع التطرف العنيف والعنف بدافع الكراهية. ويدعم هذا البرنامج الأنشطة التي يقوم بها برنامج Resilience BC والأمين البرلماني لمقاطعة كولومبيا البريطانية المعني بمبادرات مكافحة العنصرية من أجل التصدي للعنصرية النظامية والعنف بدافع الكراهية.

مكافحة الإتجار بالبشر

119- في عام 2019، أطلقت حكومة كندا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (2019-2024) التي توجه الجهود الاتحادية ضمن إطار استراتيجي واحد لمكافحة الإتجار بالبشر. وتشرف فرقة العمل الكندية المعنية بالإتجار بالبشر على تشغيل وتنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية وعلى تنسيق الجهود الاتحادية لمكافحة الإتجار بالبشر.

120- وتدعم حكومة كندا الخط الساخن الكندي لمكافحة الإتجار بالبشر، الذي أنشئ في عام 2019. وهو خدمة سرية وطنية تعمل على مدار الساعة كامل أيام السنة وتقدم إلى الضحايا والناجين إحالات إلى خدمات الدعم بعدة لغات، منها أكثر من 20 لغة من لغات الشعوب الأصلية.

121- وفي عام 2020، أطلقت أونتاريو استراتيجيتها الخمسية لمكافحة الإتجار بالبشر. وهي تتضمن تمويلاً جديداً لتيسير وصول ضحايا الإتجار بالبشر إلى قطاع العدالة ودعمهم من خلال توسيع مختلف البرامج التي توفر لهم الخدمات المجتمعية، وخدمات التقاضي، وخدمات الشهود، بما فيها الخدمات المراعية لثقافة الشعوب الأصلية، وذلك لتقديم دعم أفضل لضحايا الإتجار بالبشر، وتوسيع نطاق برنامج الدعم القانوني المجاني للأشخاص الراغبين في استصدار أوامر تقييدية متخصصة تتعلق بالإتجار بالبشر. وأنشئت وحدة جديدة تابعة للقوات المشتركة الإقليمية ومعنية بالتحقيق في الإتجار بالبشر، وهي الأولى من نوعها في كندا.

122- وتعزيزاً للنتائج التي حققتها استراتيجية مكافحة الإتجار بالبشر، اعتمدت أونتاريو في عام 2021 القانون المتعلق باستراتيجية مكافحة الإتجار بالبشر، وهو الأول من نوعه في كندا، ويقضي بأن تحافظ المقاطعة على استراتيجية مكافحة الإتجار بالبشر التي تُستعرض وتُستحدث كل خمس سنوات.

وأدخلت تغييرات إضافية من خلال قانون خدمات الأطفال والشباب والأسرة في أونتاريو، لعام 2017، تعزز سلطة جمعيات مساعدة الأطفال للتدخل في حالات الاتجار بالأطفال لأغراض جنسية، وتزيد من توضيح دور الجمعيات في حالات ذلك الاتجار، وتعزز الاستجابات المتسقة في جميع أنحاء المقاطعة، وتردع المتاجرين عن التدخل في عملية إيواء المجتمع لطفل أو رعايته أو الإشراف عليه. وفي العام نفسه، أصدرت أونتاريو إطاراً للسياسة العامة يرمي إلى حماية الطلاب من الاتجار لأغراض جنسية وتمكين المجتمعات المدرسية من القيام بدور رئيسي في مكافحة الاتجار لأغراض جنسية والحفاظ على سلامة الأطفال والشباب من الاستغلال الجنسي.

الفصل الإداري

123- في عام 2019، ألغت كندا كلاً من الفصل الإداري والفصل التأديبي، وأنشأت وحدات التدخل المنظم في السجون الاتحادية لإيواء النزلاء الذين يشكلون خطراً على الآخرين أو هم أنفسهم معرضون للخطر، إيواء مؤقتاً. ويضع نموذج وحدة التدخل المنظم الجديد حداً أدنى من الوقت الذي يقضيه النزلاء خارج الزنزانة ومن فرص التفاعل مع غيرهم. وبدأ أيضاً تطبيق إشراف خارجي إضافي على وحدات التدخل المنظم من خلال تعيين صنّاع قرار خارجيين ومستقلين يشرفون على ظروف حبس النزلاء ومدى ملاءمة استمرار حبسه في وحدة التدخل المنظم.

124- وفي عام 2021، أصلحت ألبرتا استخدام الفصل الإداري ضمن عملياتها الإصلاحية. وسعى ذلك الإصلاح إلى التخفيض من الوقت الإجمالي الذي يقضيه النزلاء في حالة فصل إداري ومن تكرار اللجوء إلى تلك العملية، بما يتماشى مع القاعدتين 44 و45 من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

التمثيل الزائد للشعوب الأصلية والأقليات في نظام العدالة الجنائية

125- في عام 2023، أنشأت حكومة كندا منصباً جديداً لنائب مفوض إصلاحات الشعوب الأصلية في دائرة الإصلاحات الكندية سيضمن الاهتمام المناسب بقضايا الشعوب الأصلية والمساءلة بشأنها، وذلك لمعالجة مسألة التمثيل الزائد للمجرمين من الشعوب الأصلية بين المحكوم عليهم في السجون الاتحادية، ومساعدة الحكومة الاتحادية على تنفيذ دعوات لاتخاذ إجراءات تتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة، ضمن نطاق اختصاصها.

126- وأنشأت أونتاريو مراكز عدالة تعالج مشكلة التمثيل الزائد للشعوب الأصلية والأقليات في نظام العدالة الجنائية. وافتتح مركز كينورا للعدالة في عام 2023، وهو مصمم لمعالجة التمثيل الزائد للشعوب الأصلية من خلال زيادة الإحالات إلى برامج العدالة التصالحية للشعوب الأصلية وتيسير الوصول إلى خدمات متعددة القطاعات وأمنة ثقافياً ومراعية لاحتياجات من تعرضوا لصدمات، ومن خلال الدعم الذي تقدمه الخدمات التي تقودها الشعوب الأصلية لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة وتعزيز تعافي الفرد والمجتمع المحلي. ويمثل مركز العدالة لشمال غربي تورونتو نهجاً جديداً لمعالجة التمثيل الزائد للشباب السود والمصنفين على أساس العرق (من الفئة العمرية 12-17) ومكافحة الجريمة المسلحة والعنف المجتمعي من خلال تقديم دعم مجتمعي محدد الهدف ومتعدد القطاعات وذي أسس ثقافية، وبرامج مصممة لتقديم خدمات تحتضن الشباب وتلبى احتياجاتهم الأساسية وتكسر دائرة الإساءة.

127- وفي عام 2022، وقّعت مانيتوبا اتفاقات لتقديم الخدمات اللازمة لنقل برنامج عمل محاكم الشعوب الأصلية إلى وكالات الشعوب الأصلية في المقاطعة. ويساعد هذا البرنامج الشعوب الأصلية في الاطلاع على حقوقها والتزاماتها وفهم كيفية عمل نظام العدالة الجنائية مع توفير معلومات عن طرق العدالة البديلة والموارد والبرامج.

128- ووقعت كولومبيا البريطانية ومجلس عدالة الأمم الأولى في كولومبيا البريطانية على استراتيجية العدالة الإقليمية للأمم الأولى في عام 2020. وهي تتضمن 25 إجراء مصنفة في مسارين للتغيير: إصلاح نظام العدالة القائم، وبناء أنظمة ومؤسسات العدالة للأمم الأولى.

خدمات الشرطة

129- وُضعت في عام 2020 معايير لخدمات الشرطة الإقليمية تحكم عمليات الإيقاف التي تقوم بها الشرطة في كولومبيا البريطانية. وتقضي هذه السياسات والإجراءات الخاصة بأجهزة الشرطة توفير التوجيه لضباط الشرطة بهدف حماية الحقوق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: '1' يجب ألا يستند قرار إيقاف شخص ما إلى عوامل تتعلق بالهوية؛ '2' لا يجوز إيقاف شخص فقط على أساس تشاركه في عامل الهوية، مثل العرق، مع شخص تبحث عنه الشرطة.

130- وفي عام 2021، أدخلت مانيتوبا تعديلات على قانون خدمات الشرطة لديها لضمان وجود وكالة تراقب الشرطة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية والفعالية. ووسعت التعديلات نطاق ولاية الوكالة، وعززت القدرة على المساءلة عن خدمات الشرطة، وأنشأت دوراً جديداً لمدير العلاقات مع الشعوب الأصلية، لإيجاد اتصال مباشر بين التحقيقات والمجلس والأسر والمجتمعات المتضررة.

131- وفي عام 2021، عززت نونافا سكوشا حظرها القائم على عمليات التفتيش في الشوارع، موجهة بذلك تعليمات أكثر وضوحاً للشرطة لضمان عدم إخضاع أي مواطن في نونافا سكوشا لهذه الممارسة. وجاء ذلك التوجيه المحدث بعد تشاور مع كل من اتحاد عقد سكان نونافا سكوشا من أجل الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والشرطة.

نون- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

132- في عام 2018، أطلقت حكومة كندا السياسة المتعلقة بالمعايير الأخلاقية في مشتريات الملابس، التي تشترط على موردي الملابس تقديم شهادة تثبت أنهم، ومورديهم المباشرين من الكنديين والأجانب، يلتزمون بمجموعة من حقوق الإنسان وحقوق العمل الأساسية.

133- وحدثت حكومة كندا في عام 2021 مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمشتريات، وضمنتها تلك الاشتراطات على الموردين، فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومعايير العمل. وقد استرشد المحتوى الجديد لمدونة قواعد السلوك بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتتضمن جميع مشتريات حكومة كندا إشارة إلى مدونة قواعد السلوك تلك. ونفذت حكومة كندا أيضاً بنوداً جديدة لمكافحة العمل القسري تضمن قدرتها على إنهاء العقود التي تتضمن معلومات موثوقة تفيد بأن السلع المعنية أنتجت كلياً أو جزئياً عن طريق عمل قسري أو اتجار بالبشر.

134- وتسعى حكومة كندا إلى مواءمة سلوكها التجاري المسؤول مع إعلان الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إضافة أحكام السلوك التجاري المسؤول في ترتيب التعاون التجاري والاقتصادي للشعوب الأصلية المعتمد في عام 2021. وفي عام 2022، أطلقت حكومة كندا استراتيجية مدتها خمس سنوات، تحدد الأولويات بشأن كيفية قيام كندا، من خلال خدمة المفوض التجاري والشركاء، بدعم الشركات الكندية في الخارج، بما في ذلك المساعدة في ضمان التزام الشركات الكندية النشطة في الخارج بجميع القوانين ذات الصلة، واحترام حقوق الإنسان في عملياتها، بما في ذلك في سلاسل التوريد الخاصة بها، واعتماد أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المحترمة دولياً.

سين - التوصيات الأخرى

تغير المناخ

135- قدمت مبادرة الشعوب الأصلية المتعلقة بالقيادة في مجال المناخ تمويلاً إلى الشركاء من الشعوب الأصلية والحكومات والمنظمات الأخرى لدعم التطوير المشترك القائم على مراعاة الفروق لخطّة تقوم فيها الشعوب الأصلية بالقيادة في مجال المناخ، وترمي إلى تجديد علاقة كندا مع الأمم الأولى والإنويت والميتيس بشأن تغير المناخ، ودعم الإجراءات التي تتخذها الشعوب الأصلية بشكل مستقل في مجال المناخ.

136- وقّدت برامج إضافية للتكيف مع المناخ مخصصة لمجتمعات الشعوب الأصلية في شمال كندا تمويلاً إلى مشاريع التكيف مع تغير المناخ بما في ذلك تنفيذ تدابير تكيف هيكلية وغير هيكلية، والحد من مخاطر الكوارث، والأمن الغذائي. وتضمن تلك البرامج إعطاء الأولوية لأصوات الشعوب الأصلية في المناقشات المتعلقة بالتكيف مع آثار المناخ ودعم مجتمعات الشعوب الأصلية في رصد وتقييم آثار تغير المناخ، والاستعاضة عن استخدام وقود الديزل ببدائل متجددة. وإلى حد الآن، تلقى أكثر من 704 مشاريع في المجتمعات الشمالية ومجتمعات الشعوب الأصلية تمويلاً.

137- وفي عام 2021، أعلنت حكومة كندا عن مضاعفة تمويلها الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ، من 2,65 بليون دولار كندي في الفترة 2015-2021 إلى 5,3 بلايين دولار كندي في الفترة 2021-2026. وتقدم حكومة كندا، من خلال مجموعة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، الدعم إلى البلدان النامية - وخاصة أكثرها فقراً وضعفاً - في جهودها لبناء اقتصادات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.